الأمم المتحدة

A/59/822

الجمعية العامة

Distr.: General
1 June 2005
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٤ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة

تقرير الأمين العام*

موجز

مواجهة تحديات تمويل التنمية: توافق آراء مونتيري بوصفه إطارا للتعاون الدولي من أجل التنمية

يوفر توافق آراء مونتيري شراكة عريضة القاعدة من أجل التنمية دعما للأهداف المحددة في إعلان الألفية.

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

تقع المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد المحلية على عاتق البلدان النامية. وتقترح الإجراءات التالية:

* حسب طلب الجمعية العامة، استفاد هذا التقرير من المشاورات والتعاون الوثيق مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن المسؤولية الأخيرة عن محتويات التقرير تقع على الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد قُدمت الوثيقة للتجهيز في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لأن الجمعية العامة لم تتخذ القرار ٢٩٣/٥٩ إلا في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥.

160605 140605 05-37005 (A)
0537005

- قيام البلدان التي بها فقر مدقع باعتماد استراتيجية إنمائية وطنية والبدء في تنفيذها، في موعد غايته عام ٢٠٠٦، تتسم بالجرأة الكافية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥
- تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وترجمة الأهداف البعيدة المدى إلى سياسات متوسطة الأجل مقسمة جيدا إلى مراحل وتتضمن أولويات وتربط الإجراءات ذات الأولوية بالزيادات المتاحة والمتوقعة في الموارد المحلية والأجنبية عن طريق ميزانية سنوية وعملية متوسطة الأجل لتخطيط النفقات
- الاستثمار في الموارد البشرية، وتنفيذ سياسات توظيف متوسطة الأجل في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لكفالة استخدامها على نحو فعال
- كفالة تمكّن البلدان النامية التي تعتمد استراتيجيات وطنية فعالة من الاعتماد على زيادة كافية في المعونة، ذات النوعية المناسبة، والتي تصل بالسرعة الكافية وتتسم بقدر كاف من قابلية التنبؤ بها

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى

ينبغي توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان المتدنية الدخل، كما ينبغي أن تُكفل مساهمتها الإيجابية في تنمية تلك البلدان. وتقترح الإجراءات التالية:

- تعزيز الأثر الإنمائي للاستثمارات المباشرة الأجنبية عن طريق سياسات تحدد المجالات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي وتحفز على إنشاء روابط بين الشركات الأجنبية وشركات البلدان النامية
- استحداث آليات لتحسين إدارة مخاطر الاستثمار والحد منها
- تشجيع وتيسير مساهمات الشركات عبر الوطنية في التنمية
- تشجيع تطبيق المبادرات المتعلقة بمدونات السلوك المتصلة بالشفافية في الصناعات الاستخراجية
- كفالة القدر الكافي من التنظيم والإشراف لجميع المؤسسات المالية قبل تحرير الأسواق المالية
- تقليص خطر حدوث أزمات مالية عن طريق أموال الاستثمار الأجنبي التي تُستثمر في حافظة متنوعة من ديون البلدان النامية المقيّمة بالعملات المحلية أو عن طريق

الاستخدام الأوسع نطاقا للسندات المرتبطة بأسعار السلع الأساسية وبالناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الدولية

- تطبيق ضوابط حساب رأس المال حسب الاقتضاء لتوفير مجال لانتهاج سياسات نشطة لمقاومة الدورات الاقتصادية من أجل إضفاء السلاسة على الإنفاق، فضلا عن تحسين بيانات الديون الخارجية للبلدان النامية
- تصميم تدابير لتعزيز رأس مال المؤسسات المالية خلال الاتجاهات الصاعدة في الدورات الاقتصادية لتوفير المزيد من الحماية في الاتجاهات الهابطة
- تشجيع المصارف على انتهاج أفضل ممارسات إدارة المخاطر
- تنفيذ تعاون إقليمي أقوى لتعزيز الاستقرار المالي الإقليمي
- تشجيع الوسطاء الماليين في البلدان المضيفة وبلدان الموطن على مواصلة خفض تكاليف معاملات التحويلات النقدية
- تحسين الأثر الإنمائي للتحويلات
- تقصي إمكانية استخدام مبدأ توجيهي إطاري من الأمم المتحدة لتحسين الأثر الإنمائي للتحويلات

التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

إقرارا بالصلات بين التجارة والتنمية والتمويل، فإن قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون أكثر انفتاحا وإنصافا وخضوعا للقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي أمر حاسم الأهمية لاستغلال إمكانات التجارة لتعمل بوصفها مصدرا لتمويل التنمية. وتقترح الإجراءات التالية:

- تنفيذ طلب الأمين العام بإكمال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بحيث تفي بوعدها الإنمائي في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦
- الاتفاق على ''وثيقة ختامية'' في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لكفالة إمكانية إكمال المفاوضات في عام ٢٠٠٦
- التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة الإعانات المحلية للصادرات والإعانات المشوهة للتجارة في الزراعة، وتخفيض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية والحد من تصاعدها، والحد من الحواجز أمام الدخول إلى الأسواق مثل معايير وضوابط المنتجات، وتحرير

التوريد المؤقت لخدمات العمل والإمداد عبر الحدود بالخدمات عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية وأجنبية

- استحداث قواعد فعالة للمعاملة الخاصة والتفضيلية
- توفير فرص الوصول المباشر والمعفي من الرسوم ومن تحديد الحصص لجميع صادرات أقل البلدان نموا
- توفير دعم خاص للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية لتنويع صادراتها
- تعزيز النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية
- كفالة تجانس اتفاقات التجارة الحرة الأقاليمية والإقليمية والثنائية وتوافقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف

زيادة التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

على الرغم من الزيادة التي تشهدها المساعدات الإنمائية الرسمية بالقيم الاسمية، يتعين القيام بالمزيد لزيادة المساعدة لكفالة التمويل المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتقترح الإجراءات التالية:

- وضع جداول زمنية محددة لوصول البلدان المتقدمة النمو للهدف المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ على الأقل، مع وضع هدف مباشر لعام ٢٠٠٩ لزيادة المعونة إلى الضعف تقريبا لتبلغ ٠,٥ في المائة، وتوجيه المزيد من العون إلى أقل البلدان نموا
- كفالة توفير المساعدات الإنمائية الرسمية زيادات حقيقية في الموارد المالية لدعم الأهداف الإنمائية للألفية بحيث ينعكس ذلك في ميزانيات البلدان المستفيدة
- الإعلان عن التزامات ملموسة لتحسين نوعية المعونة بحلول موعد انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
- إطلاق مرفق تمويل دولي في عام ٢٠٠٥
- تنفيذ مشاريع نموذجية بشأن الأنواع المبتكرة لتمويل التنمية
- تشجيع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية على القيام بدور فعال أكثر في تعزيز الابتكارات في تمويل التنمية

- كفالة زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل الرسمي في إطار البرامج المتعددة الأطراف، بما في ذلك برامج منظومة الأمم المتحدة

الديون الخارجية

رغم نجاح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تظل بلدان عديدة متدنية الدخل أو متوسطة الدخل تواجه أعباء عدم القدرة على الاستدامة من خدمة الدين. وتقترح الإجراءات التالية:

- اعتبار الديون قابلة لأن يتحملها بلد معين إذا كانت تتيح له بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ بدون حدوث زيادة في معدلات ديونه، وبمنح البلد إعفاء لديونه بنسبة ١٠٠ في المائة وتمويلا على أساس المنحة بنسبة ١٠٠ في المائة حسب الضرورة
- حث الدائنين على التوصل إلى اتفاق بشأن نهج مشترك لاتخاذ المزيد من إجراءات تخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان التي لا تنتمي إلى تلك الفئة وتتلقى المساعدات من المؤسسة الإنمائية الدولية فقط بحلول موعد انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى العام للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
- تعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة الديون
- تعميم مفهوم القدرة على الاستدامة في خدمة الدين في الاستراتيجيات الإنمائية العامة
- مواصلة السعي من أجل التوصل إلى اتفاق وتنفيذه بشأن وضع آلية لتسوية الديون تهدف إلى تقاسم الأعباء على نحو فعال ومنصف

معالجة المسائل الشاملة: تعزيز تجانس واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

وجود البيئة الدولية الملائمة أمر ضروري لجهود البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات وتعبئة الموارد المحلية. وتقترح الإجراءات التالية:

- كفالة تحقيق إزالة أوجه عدم التوازن الكبيرة والمتزايدة عبر المناطق بدون تهديد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
- تشجيع البلدان على الإقرار بالأثر الذي تخلفه سياساتها المتخذة على صعيد الاقتصاد الكلي على جميع الأطراف المشاركة في الاقتصاد الدولي

- إدراج إدارة الاقتصاد الكلي المقاومة للدورات الاقتصادية بوصفها جزءا من تقييمات تجانس السياسات الدولية
- توفير مرافق ملائمة لتوفير السيولة اللازمة لتغطية التقلبات في عائدات الصادرات عندما تواجه البلدان النامية صدمات خارجية وتكون ذات قدرات محدودة في ممارسة سياسات الاقتصاد الكلي المقاومة للدورات الاقتصادية
- إيجاد الإرادة السياسية لتعزيز إحساس البلدان النامية بالمسؤولية عن تنميتها المحلية وبملكيتها لها بتحقيق المزيد من الإنصاف لتلك البلدان في التعبير والمشاركة في مؤسسات اتخاذ القرارات التي تؤثر على آفاق تنميتها
- تبسيط المشروطية المصاحبة للتعاون المالي الدولي وجعلها متسقة مع مبدأ الملكية الوطنية
- زيادة تعزيز تجانس واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية

المثابرة على العمل

يوصى باتخاذ الإجراء التالي:

- إنشاء لجنة تنفيذية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتيسير التعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بالتجارة والتمويل

أولا – مواجهة تحديات تمويل التنمية: توافق آراء مونتيري بوصفه إطارا للتعاون الدولي من أجل التنمية

١ – يوفر توافق آراء مونتيري شراكة عريضة القاعدة من أجل التنمية دعما للأهداف المحددة في إعلان الألفية. ويلاحظ تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005) أن الأهداف الإنمائية المحددة للألفية يُنظر إليها، بدورها، على أنها جزء من برنامج أعم للتنمية يشمل أيضا، في جملة أمور، احتياجات البلدان النامية المتوسطة الدخل، وأثر عدم الإنصاف المتعاظم، والأبعاد الأوسع للتنمية البشرية. وحدد توافق آراء مونتيري الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة التابع للجمعية العامة قبل ذلك ليصبح هيئة التنسيق الحكومية الدولية للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وأعاد تسميته ليصير الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وفي هذه السنة، سوف تُستكمل تلك الولاية بتقييم للكيفية التي ساعد بها إطار مونتيري العريض القاعدة في كفالة تحقيق أهداف وغايات إعلان الألفية.

ثانيا – الإجراءات الرئيسية

ألف – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٢ – يؤكد توافق آراء مونتيري من جديد على المسؤولية الرئيسية للبلدان النامية عن تعبئة مواردها المحلية عن طريق تعزيز الحكم، ومحاربة الفساد، وإعادة توجيه الإيرادات الحكومية، وزيادة المدخرات المحلية، ودعم تنظيم المشاريع واستثمارات القطاع الخاص. وبالتالي فإن المؤسسات والسياسات التي تعزز مدخرات واستثمارات القطاع الخاص المحلي تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، رغم عدم وجود تشكيل وحيد أو سائد لضمان هذه الأهداف[(١)]. وينبغي أن تقترن تنمية القطاع الخاص بدورها بنظم ضريبية قوية توفر حصائل ضريبية كافية للاستثمارات الحكومية في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والهياكل الأساسية. وبما أن الموارد البشرية هي أقل الموارد المحلية استخداما، ينبغي إيلاء الأولوية في سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الإصلاح الهيكلي لسياسات تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري، والسياسات متوسطة الأجل لكفالة العمالة.

(١) سيُقدم تقرير عنوانه ''تعزيز دور القطاع الخاص وتنظيم المشاريع في تمويل التنمية'' (A/59/800) إلى الجمعية العامة، امتثالا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، يتضمن مناقشة أكثر استفاضة لهذه المسائل.

٣ - ولتيسير تعبئة الموارد محليا، يجب على كل بلد وضع استراتيجيته الإنمائية الوطنية الخاصة التي تلبي احتياجاته وظروفه وأولوياته المحددة. ويدعو تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' إلى قيام كل بلد نام يعاني من الفقر المدقع باعتماد استراتيجية إنمائية وطنية، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، تتسم بالجرأة الكافية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والشروع في تنفيذ هذه الاستراتيجية. وينبغي بناء تلك الاستراتيجيات على مراحل محددة بفترة ١٠ سنوات وتقييم شامل للمتطلبات الفريدة لكل بلد في مجالات تكوين رأس المال البشري، والهياكل الأساسية، والإدارة البيئية، وتنمية القطاع الخاص. وفي حالة البلدان المتوسطة الدخل، قد تتجاوز الأهداف الملائمة الأهداف الإنمائية للألفية بحيث تشمل أهدافا أكثر طموحا، بما في ذلك الأهداف المعتمدة في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى.

٤ - ويجب أن تكون تلك الاستراتيجيات قابلة للتنفيذ، وأن تترجم الأهداف البعيدة المدى إلى سياسات متوسطة الأجل مقسمة جيدا إلى مراحل وتتضمن أولويات. ولكي تتسم هذه الاستراتيجيات بالمصداقية، لا بد لها أن تربط الإجراءات ذات الأولوية بالزيادات المتاحة والمتوقعة في الموارد المحلية والأجنبية عن طريق ميزانية سنوية وعملية متوسطة الأجل لتخطيط النفقات. ويتطلب وضع الأهداف الإنمائية للألفية في صميم الاستراتيجيات الوطنية تحولا أساسيا في النهج. وعوضا عن استهداف التحسينات الإضافية، ينبغي للاستراتيجيات، بالنظر إلى العقبات المقيدة وغير المتغيرة غالبا أمام الموارد، أن تحدد العقبات المالية أو غيرها التي تعرقل تحقيق الأهداف وأن تقترح سلسلة من السياسات والاستثمارات الضرورية لبلد معين للتغلب على تلك العقبات. ويتطلب ذلك تحديد المجموعة الكاملة من الاستثمارات والسياسات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما يتمثل ذلك في مشروع الألفية. ويجب أيضا تحديد التحسينات الأعرض قاعدة في المؤسسات والسياسات الضرورية لاستيعاب هذه الموارد واستخدامها بفعالية لتعجيل التقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥ - وتتطلب التعبئة الفعالة للموارد المالية لدعم الاستثمار تنمية القطاعات والمؤسسات المالية المحلية. ويشمل ذلك، في جملة أمور، السياسات التي تعزز الرقابة والإشراف المحكمين على المصارف، وتمويلا طويل الأجل وأسواق سندات محلية بالعملات المحلية للبلدان النامية، وحصول الأسر المعيشية والمشاريع على الخدمات المالية (مثل خدمات الادخار، والائتمان، والمدفوعات، والتأمين) على نحو أفضل. وفي إطار السنة الدولية للائتمانات الصغيرة، في عام ٢٠٠٥، يجري بذل جهود لمساعدة البلدان على بناء قطاعات مالية شاملة للجميع، بما في ذلك إعداد ''كتاب أزرق'' للمساهمة في حوارات السياسات المحلية وخطط العمل المحلية،

وجهد دولي لوضع بيانات شاملة ومتجانسة بشأن الحصول على الخدمات المالية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ودراسة تعاونية للاحتياجات الرقابية والإشرافية الخاصة للمؤسسات المالية التي تركز أنشطتها على توفير الخدمات المالية الشاملة للجميع.

٦ - وبحلول منتصف العقد، كانت معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد أحرزت تقدما كبيرا في زيادة تعبئة مواردها. ومع استمرار هذه الجهود، من الأهمية بمكان التأكيد للبلدان النامية التي تتبنى استراتيجيات إنمائية وطنية سليمة والتي تحتاج إلى دعم مالي إضافي أن بمقدورها الاعتماد على حدوث زيادة كافية في المعونة ذات الجودة المناسبة والتي ستصل بسرعة كافية وبطريقة يمكن التنبؤ بها على نحو واف. بيد أنه لا يمكن إغفال البلدان التي يتسم فيها التقدم في تحسين أطر السياسة العامة وتعزيز المؤسسات بالتباطؤ، وسيستلزم الأمر بذل جهود خاصة لتعزيز جهودها وتأمين التمويل لها. وفي حالات كثيرة - مثل حالات البلدان التي انتهى فيها الصراع - تحتاج الجهود الوطنية أيضا إلى دعم دولي أقوى. وبالنسبة لمعظم البلدان ذات الدخل المتدني، ولجميع أقل البلدان نموا تقريبا - ستكون أيضا التعبئة الكاملة للموارد المحلية أقل بكثير من المطلوب لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وستحتاج هذه البلدان إلى مساعدات رسمية كبيرة في شكل منح أو قروض تساهلية بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب.

باء - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى

٧ - تقوم تدفقات رأس المال الخاص بدور متزايد الأهمية في تكملة الموارد المحلية للبلدان النامية. وفي الوقت الحالي، يشكل الاستثمار المباشر أكبر مصدر لتدفقات رأس المال الخاص، ولكن تركيزه في بلدان أفضل الأسواق الناشئة أداء يحد من فعاليته الإجمالية. ويتطلب الأمر بذل جهود متزايدة لتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي إلى البلدان ذات الدخل المنخفض وكفالة إسهامه في التنمية. ويمكن للاستثمار المباشر الأجنبي، بالإضافة إلى التمويل دعم المؤسسات المحلية من خلال نقل التكنولوجيا وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق. ونظرا لعدم تلقائية الاستثمار المباشر الأجنبي وفوائده، فإنه من الممكن تعزيز تأثيرهما على التنمية من خلال اتباع سياسات تعمل على تحديد المجالات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي وتنشيط الصلات بين فروع المؤسسات الأجنبية وشركات البلدان النامية، من أجل تشجيع نقل التكنولوجيا على وجه الخصوص.

٨ - وفي عدد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، يؤدي إدراك وجود قدر كبير من المخاطر إلى إحجام المستثمرين. وبالنسبة للبلدان النامية، تشكل المنازعات التي تدور في

سياق اتفاقات الاستثمار الدولية مخاطر وتحديات متزايدة أمام بناء القدرة الأساسية اللازمة لمعالجة هذه المشكلة. ويقتضي الأمر وجود آليات لإدارة مخاطر الاستثمار والتخفيف من حدتها بصورة أفضل. وينبغي أن يكون هذا أحد المجالات الرئيسية للحوار بين الأطراف المؤثرة المتعددة في إطار عملية مونتيري.

٩ - ويعد تشجيع وتيسير الإسهامات التي يمكن أن تقدمها الشركات عبر الوطنية لعملية التنمية عنصرا أساسيا للتفاعل بين الاستثمار والتنمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مواصلة دراسة إسهام الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة ونشر أفضل الممارسات. وينبغي تشجيع تطبيق المبادرات المتعلقة بمدونات السلوك ذات الصلة بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية) ودراسة جدوى تطبيقها على سائر القطاعات.

١٠ - وقد كان الحجم المتزايد لتدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية مقترنا بزيادة تقلباتها. ويشكل هذا عاملا رئيسيا في وقوع الأزمات النقدية والمالية الأخيرة مع ما ترتب على ذلك من آثار سلبية خطيرة بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلي مما أدى إلى التقليل من مرونة سياسات الاقتصاد الكلي وأثر تأثيرا ضارا على تراكم رأس المال ونموه. وتؤكد دورات الازدهار والإخفاق المسايرة للاتجاهات الدورية الاقتصادية لتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج على ضرورة تطوير المؤسسات والآليات السوقية التي تشجع تدفقات رأس المال بشكل متوازن أكثر.

١١ - وتشير الدروس المستفادة من الأزمات المالية التي وقعت مؤخرا في بلدان الاقتصاد السوقي الناشئة إلى أن تحرير تدفقات رأس المال الخاص ينبغي أن يجري بنظام وتسلسل جيد وأن يستند إلى أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. ويقتضي اتباع نهج حذر في الرقابة على تدفقات رأس المال الخاص أن يتم تنظيم جميع المؤسسات المالية والإشراف عليها وتعزيز القدرة على إدارة البيانات المجملة للديون الخارجية قبل عملية التحرير.

١٢ - ويعمل الاقتراض بالعملة المحلية على تلافي المخاطر المرتبطة بسوء مضاهاة العملات وتدفقات رأس المال الأجنبي المساير للدورات الاقتصادية. إلا أنه بالنظر إلى ارتباط ديناميات أسواق سندات العملات المحلية بأسواق السندات الخارجية فهي ليست محصنة ضد التقلبات الخارجية، وتشكك الخبرة المكتسبة مؤخرا في مدى فاعلية أسواق رؤوس الأموال المحلية كعازل يقي من التقلبات الخارجية، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تعتبر ذات خطورة كبيرة للائتمانات. وثمة احتمال آخر يتمثل في إنشاء صناديق استثمارات أجنبية تستثمر في حافظة متنوعة من ديون البلدان النامية المقومة بالعملات المحلية، التي توفر من خلال التنوع معدلات

عائد معدلة حسب المخاطر تعمل على جذب المستثمرين الأجانب. وسيفي بنفس الغرض استخدام سندات الناتج المحلي الإجمالي والسندات المرتبطة بأسعار السلع الأساسية على نطاق أوسع في الأسواق الدولية.

١٣ - ويمكن أن تفسح لوائح حساب الرأسمال المجال لاتخاذ سياسات فعالة أكثر لمقاومة التقلبات الدورية الاقتصادية من أجل تيسير عملية الإنفاق، وتحسين البيانات المجملة للديون الخارجية للبلدان النامية. وإذا اعتمدت لوائح حساب الرأسمال في الظروف الملائمة فقد تؤدي إلى تيسير تنفيذ سياسات واعية لمقاومة التقلبات الدورية في مجال الاقتصاد الكلي، إلا أنها لا توفر بديلا لها.

١٤ - كما يمكن أن يؤدي وضع لوائح مصرفية مناسبة في البلدان النامية إلى التخفيف من بعض المشاكل المتعلقة بتدفقات رأس المال الخاص. ومن الممكن تصميم تدابير لتعزيز رؤوس أموال المؤسسات المالية أثناء عمليات الانتعاش الدورية من أجل توفير مزيد من الحماية في حالات الهبوط الحاد للأسعار. وفي الوقت نفسه، يمكن لواضعي اللوائح تشجيع المصارف على اتباع ممارسات متعلقة بإدارة المخاطر تراعي بصورة أفضل التغيرات التي تطرأ خلال الدورة التجارية وينجم عنها قدر أقل من استراتيجيات الإقراض القصيرة المدى المسايرة للاتجاهات الدورية الاقتصادية.

١٥ - علاوة على ذلك، يمكن للتعاون الإقليمي الأقوى، بما في ذلك الحوارات التي تجري في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، وآليات الرصد الاقتصادي والمالي الإقليمية أو صناديق الاحتياطي الإقليمية، ووضع ترتيب لمبادلات العملات بصورة فعالة في أوقات الأزمات أن يقوم بدور مفيد في كفالة الاستقرار المالي على الصعيد الإقليمي.

١٦ - وأصبحت تدفقات التحويلات النقدية مصدرا متزايدا للعملات الأجنبية في كثير من البلدان النامية ومصدرا محتملا لتمويل التنمية. وما يميز هذه التحويلات عن غيرها من التدفقات المالية الخاصة هو نموها وثباتها المستمران. وفي حين أن معظم التحويلات النقدية متأتية من مدخرات مكاسب المهاجرين التي توفر الدعم المالي لأسرهم في بلدان الموطن، فقد اتخذت مؤخرا مبادرات تسعى إلى زيادة تأثير هذه التحويلات على التنمية. وتشمل هذه المبادرات توجيه التحويلات النقدية إلى تمويل المشاريع الاستثمارية في المجتمعات المحلية لبلدان منشأ المهاجرين، وتنظيم عمليات شراء مساكن من هذه التحويلات للأسر المستفيدة.

١٧ - وتعمل تكاليف المعاملات المرتفعة على تقليص الأموال التي تتلقاها الأسر المستفيدة وتحول دون استخدام قنوات التحويل الرسمية، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بهذه الأموال خارج نطاق النظام المالي الرسمي. وينبغي تشجيع الوسطاء الماليين في البلدان المضيفة وبلدان الموطن

على الاستمرار في خفض تكاليف خدماتهم وتنويعها عن طريق تقديم عروض لأسر المهاجرين تشمل فتح حسابات ادخار، والحصول على ائتمانات صغيرة الحجم وتوفير مختلف أنواع التأمين، وبصورة أعم ''إجراء عمليات مصرفية'' مع المهاجرين والأسر المستفيدة على حد سواء. وبسبب تعدد المبادرات المتخذة في مجال السياسة العامة، اقترح البعض ضرورة وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا بشأن تلك التدابير التي يمكن التوصل إليها وتنسيقها في إطار الأمم المتحدة.

جيم - التجارة الدولية كمحرك للتنمية

١٨ - نوَّه توافق آراء مونتيري بالصلة بين التجارة والتنمية والتمويل، والدور الحاسم الذي يقوم به في هذا الصدد اتباع نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وعدلا وخضوعا لقواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الصغيرة والمستضعفة الموجودة في أفريقيا خاصة، يعد وجود نظام تجاري عالمي موجه صوب التنمية أكثر أهمية. ولدى تناول هذه الأولوية، حث الأمين العام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف على الوفاء بوعدها المتعلق بالتنمية واستكمال أعمالها في موعد أقصاه عام ٢٠٠٦ من أجل تقديم الدعم للأهداف الإنمائية للألفية[٢]. ومن شأن الاتفاق على ''وثيقة ختامية'' في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أن يعمل على كفالة إنهاء المفاوضات في عام ٢٠٠٦.

١٩ - ويقتضي ذلك التوصل إلى اتفاق على القيام بسرعة بإلغاء الإعانات المحلية المقدمة للصادرات والمشوهة للتجارة في مجال الزراعة، وإحراز قدر كبير من التقدم في خفض التعريفات الجمركية القياسية وزيادة المصنوعات ذات الأهمية للبلدان النامية. وعلاوة على توفير فرص كاملة ومعززة وثابتة لدخول صادرات البلدان النامية الزراعية والصناعية إلى الأسواق، يقتضي الأمر اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للحواجز التي تحول دون دخول الأسواق مثل معايير ولوائح المنتجات، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. كما يجب تحقيق تقدم سريع لتحسين إمكانية تنمية التجارة في الخدمات عن طريق تحرير الإمداد المؤقت لخدمات العمل (الصيغة ٤ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات) وتوريد الخدمات عبر الحدود من خلال الاستعانة بمصادر خارجية ومصادر أجنبية (الصيغة ١).

(٢) انظر A/59/2005، الفقرة ٥٥.

٢٠ - وبغية زيادة التأثير المباشر للجولة على التنمية، اقترح الأمين العام أن توفر لصادرات أقل البلدان نموا إمكانية رفع الرسوم الجمركية وعدم التقيد بنظام الحصص. وينبغي أن تشمل هذه المعاملة التفضيلية جميع المنتجات التصديرية لأقل البلدان نموا، دون استثناء وأن تلتزم بجداول منظمة التجارة لعالمية؛ وينبغي أن تشمل شروط التنفيذ قواعد المنشأ المبسطة.

٢١ - وتحتاج البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، خاصة في أفريقيا، إلى اتباع نهج متكامل يشمل تقديم الدعم الخاص لتنويع الصادرات، وإضافة قيمة لصادراتها من السلع الأساسية، وبناء ما يتصل بذلك من قدرة على الإمداد، وإدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية وإعداد مجموعة جديدة من مخططات تمويل السلع الأساسية[٣].

٢٢ - وكما أشار الأمين العام، فإن البلدان النامية كثيرا ما تحرم حاليا من فرص منصفة للمنافسة في مجال التجارة العالمية. وينبغي لاتفاقات منظمة التجارة العالمية الأخذ بتدابير لمواجهة أوجه عدم التماثل المتأصلة والمستمرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مثل القدرة التفاضلية على التوريد، والحجم الاقتصادي، والمقدرة على دعم القطاعات الاقتصادية من خلال توفير قواعد تشغيلية وتجارية مفيدة للمعاملة الخاصة والتفضيلية. وينبغي لهذه القواعد أن تتيح مجالا ملائما لاتخاذ سياسات تكميلية للسياسة العامة (سياسات تجارية، وإنتاجية، وتكنولوجية ومالية) تعتبر لازمة لزيادة القدرة على التوريد وتطوير الشبكات التنافسية من المؤسسات وتجديد المحتوى التكنولوجي للصادرات وتحسينه.

٢٣ - ويمكن للبلدان النامية أن تزيد من أثر التجارة المفيد باستغلال الفرص التي توفرها التجارة فيما بين بلدان الجنوب. ويمكن أن يؤدي تعزيز النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية بدرجة كبيرة إلى زيادة وتوسيع نطاق التجارة بين البلدان النامية والقدرة على التنبؤ بها. وينبغي أن تسفر الجولة الحالية للمفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية عن مكاسب كبيرة في مجال تحرير التجارة بحلول عام ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، يجب الرصد المستمر لانتشار الاتفاقات والمفاوضات التجارية الحرة على الأصعدة الأقاليمية والإقليمية والثنائية فيما بين بلدان الشمال، وفيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب لكفالة تجانس التنمية واتساقها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف.

(٣) فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي اقتُرح إنشاؤها في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر المعقود في سان باولو والتي حظيت بالتأييد في تقرير لجنة أفريقيا المعنون ''في مصلحتنا المشتركة''.

دال – زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٢٤ – تواصل المساعدة الإنمائية الرسمية القيام بدور حاسم في تكملة موارد البلدان النامية، ولا سيما أكثرها فقرا. وقد انخفضت هذه المساعدة من نسبة بلغت ذروتها أكثر من ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو في الستينات حتى وصلت إلى معدل تاريخي متدني بلغ ٠,٢١ في المائة عندما وافق رؤساء الدول والحكومات على إعلان الألفية. ولمواجهة هذا الاتجاه، أكدت مجددا البلدان المتقدمة النمو في مونتيري على نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة وأعلن الكثير منها زيادة تبرعاته أو تعهد بتقديم تبرعاته في المواعيد المحددة لبلوغ الهدف. وأدت هذه التعهدات إلى تراجع الانخفاض وارتفعت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو إلى ٠,٢٥ في المائة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ومع ذلك، لا تزال المعدلات الراهنة والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية أقل بكثير من التقديرات اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن الانتعاش الذي طرأ مؤخرا على المعونة، عند تصحيحه ليواكب التغيرات في الأسعار وفي أسعار الصرف لا يكاد يعود بالنسبة بين المساعدة والدخل القومي الإجمالي إلى ما كانت عليه معدلات عام ١٩٩٠.

٢٥ – وبغية توفير الموارد اللازمة، طلب الأمين العام إلى جميع البلدان المتقدمة النمو وضع جداول زمنية محددة لتحقيق نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة بحلول موعد أقصاه عام ٢٠١٥، مع تحديد هدف متوسط يضاعف المعونة تقريبا بحيث تصل إلى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت الحالي، لم تف بنسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة أو تتجاوزها سوى الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج وهولندا. وقد حددت مؤخرا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٥ كموعد مستهدف لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة، مع تحقيق هدف متوسط نسبته ٠,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وتعهد الأعضاء الذين انضموا إلى الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٢ بالعمل على بلوغ هدف نسبته ٠,٣٣ بحلول عام ٢٠١٥، مع تحقيق هدف متوسط نسبته ٠,١٧ في المائة بحلول ٢٠١٠.

٢٦ – ولا يستوجب الأمر ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب بل يتعين أيضا توجيه مزيد من المعونة إلى أقل البلدان نموا. وقد اتفقت البلدان المتقدمة النمو في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا على أن نسبة تتراوح على الأقل بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ من نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة ستوجه إلى هذه البلدان. وعلى الرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا انخفضت إلى نصف تلك النسبة تقريبا في

التسعينات، فقد اتسم الانتعاش بقدر أكبر من الإيجابية وطرأت زيادة حادة على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة[٤].

٢٧ - ورغم تراجع الاتجاه، فإن التركيب المتغير لتدفقات المعونة جعل مساهمتها في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية أقل كفاءة. وخلال التسعينات، أخذت تتزايد جميع الحصص المتعلقة بالتخفيف من حدة الدَين، وبالمعونة الطارئة والمساعدة التقنية من مجموع تدفقات المعونة. ورغم ما لهذه التدفقات من أهمية، فإن المعونة الطارئة لا تساعد في عملية التنمية الطويلة الأجل، ولا يوفر تخفيف حدة الدَين سوى قدر قليل من الأموال الجديدة للبلدان المدينة. ويقدم التعاون التقني مجموعة من المزايا ولكن تأثيره محدود في تلبية الاحتياجات المالية. وبناء عليه، فإنه رغم الانتعاش الذي طرأ على مساهمات الجهات المانحة المسجلة فإن المساعدة الإنمائية الرسمية شكّلت مصدرا متدنيا لموارد ميزانيات البلدان النامية، وأدت إلى الحد من جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ثم يجب تعديل المطالبة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث تشير إلى الزيادات الحقيقية في الموارد المالية المدعمة للأهداف الإنمائية للألفية والمقدمة من خلال ميزانيات البلدان المستفيدة.

٢٨ - ونظرا إلى عدم وجود زيادة فورية في المعونة، دعا الأمين العام المجتمع الدولي إلى إقامة مرفق تمويل دولي في عام ٢٠٠٥، وهو المرفق الذي اقترحته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في البداية. ولما كان مرفق التمويل الدولي يعتمد على التعهدات ببلوغ نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، فإنه يكمِّل التعهدات التقليدية. وتتمثل سمته الفريدة في تأمين تدفقات المعونة في المرحلة الأولى، عن طريق إصدار سندات مضمونة من الحكومات المشتركة مما يسمح بصرف التزامات المعونة قبل إدراجها في الميزانية.

٢٩ - وقد استجاب عدد من البلدان للنداء الذي ورد في توافق آراء مونتيري، والذي يدعو إلى دراسة آليات للتمويل من شأنها ضمان زيادة وتحسين القدرة على التنبؤ في مجال التمويل الإنمائي. وهذه المبادرات تشمل: الدراسة التي أجرتها جامعة الأمم المتحدة/المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وتعيين فريق الخبراء من قبل الرئيس الفرنسي لدراسة آليات التمويل الابتكارية؛ ومبادرة مكافحة الجوع والفقر التي أطلقها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا، بدعم من

(٤) في عام ٢٠٠٣، تجاوزت ثماني بلدان الحد الأدنى للنطاق المستهدف: أيرلندا (٠,٢١ في المائة)، وبلجيكا (٠,٣٥ في المائة)، والدانمرك (٠,٣٢ في المائة)، والسويد (٠,٢٧ في المائة)، وفرنسا (٠,١٧ في المائة)، ولكسمبرغ (٠,٢٧ في المائة)، والنرويج (٠,٣٦ في المائة) وهولندا (٠,٢٦ في المائة).

الأمين العام، والتي انضمت إليها لاحقا حكومات إسبانيا وألمانيا والجزائر؛ والاجتماع الذي عُقد في نيويورك بشأن هذا الموضوع، بناء على دعوة الرئيس البرازيلي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والذي أصدر إعلانا أيّده ما يزيد على ١٠٠ بلد؛ ومناقشة هذه المسألة في آخر دورتين للجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. والمقترحات التي نوقشت شملت الرسوم التي تُطبق على الصعيد الوطني والمنسقة على الصعيد الدولي؛ وتخصيص حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية؛ وتشجيع التضامن العالمي الخاص؛ واليانصيب العالمي؛ وتيسير التحويلات[٥]. وخلصت بلدان مجموعة الستة المشار إليها أعلاه إلى أن ''رسوم التضامن'' ستكون أداة جيدة لتوليد موارد إضافية يمكن التنبؤ بها، وستكمل أيضا مرفق التمويل الدولي. وهذه البلدان مقتنعة أيضا بأن المشاركة العالمية ستكون مفضّلة، ولكن غير مطلوبة، بالنسبة لكثير من هذه المبادرات. ومن هذه الناحية، فإن وزراء المالية الأوروبيين توصلوا إلى اتفاق بشأن اقتراح فرض ضريبة تطوعية على بطاقات السفر الجوي لزيادة المساعدات الإنمائية. وهناك مشروع رائد آخر هو إنشاء مرفق تمويل دولي للتحصين. ولذلك فإن هناك مقترحات عديدة بشأن موضوع المصادر الابتكارية للتمويل مطروحة على مائدة البحث وتستحق الدراسة الجدية من قبل المجتمع الدولي. وينبغي اتخاذ قرارات سياسية لتنفيذ المقترحات التي تحظى بتأييد مبكر.

٣٠ - والجهات المانحة يساورها قلق متزايد بشان فاعلية المعونات التي تقدمها. وقد طالب منتدى روما الرفيع المستوى المعني بالتقدم المشترك نحو زيادة فعالية المعونة المعقود في عام ٢٠٠٣ بوضع خطط عمل لتنسيق سياسات وإجراءات وممارسات الجهات المانحة مع شركائها من البلدان النامية. ووافق المنتدى الثاني الرفيع المستوى الذي عُقد في باريس في عام ٢٠٠٥ على أكثر من ٥٠ التزاما لتحسين نوعية المعونة في المجالات الرئيسية الخمسة: (أ) تملك البلدان الشريكة لاستراتيجيات التنمية؛ (ب) مواءمة الدعم المقدم من الجهات المانحة مع تلك الاستراتيجيات؛ (ج) تنسيق إجراءات الجهات المانحة؛ (د) الإدارة من أجل تحقيق النتائج؛ و (هـ) المساءلة المشتركة للجهات المانحة والشركاء. ووافق المنتدى أيضا على رصد التقدم باستخدام ١٢ مؤشرا لفعالية المعونة وعلى قيام الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بوضع أهداف لها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد تمت الموافقة بشكل أولي في باريس على أهداف لخمسة من هذه المؤشرات هي: (أ) أن يكون للدول الشريكة استراتيجيات إنمائية تشغيلية؛ (ب) أن تُذكر تدفقات المعونة في الميزانيات الوطنية للشركاء؛ (ج) أن تُقدم تدفقات المعونة في المواعيد المقررة؛ (د) أن تُقدم نسبة كبيرة من المعونة في

(٥) E/2005/50، الفقرات ٣٦-٤٢.

شكل ''نهج معتمد على البرنامج ''؛ (هـ) أن تكون لدى الدول الشريكة أطر عمل تركز على تحقيق النتائج. وسيتم التوصل إلى اتفاق بشأن ستة مؤشرات أخرى قبل عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وتشمل هذه الأهداف: (أ) أنظمة موثوقة للدول المتلقية؛ (ب) دعم منسق لقدرة الجهات المانحة؛ (ج) استخدام بلدان الجهات المانحة أنظمة عامة لإدارة المشتريات أو أنظمة عامة لإدارة المالية؛ (د) تجنب هياكل التنفيذ الموازية؛ (هـ) تقاسم المانحين للعمل التحليلي؛ (و) المساءلة المشتركة. وقد اتُخذ قرار بمتابعة التقدم المحرز مقابل عدم تقييد المعونة دون وضع هدف معين. وتجرى مناقشات حاليا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية لتأييد، أو تنقيح، الأهداف الخمسة التي اقتُرحت في باريس والتوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الأهداف للمؤشرات الستة الأخرى في وقت يتلاءم مع انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

٣١ - وعلاوة على المعونة الحكومية الرسمية، فإن البلدان النامية تتلقى المساعدة من مصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف. وإضافة إلى الاقتراض المباشر، فإن هذه المصارف تقدم خدمات مالية متعددة وخدمات أخرى. ومن الممكن أن تقوم هذه المؤسسات بدور أكثر فعالية في تشجيع الابتكارات في مجال تمويل التنمية، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، أو الاقتراض بالعملات المحلية للبلدان النامية وكذلك بالسلع، أو الإقراض المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي؛ ويمكن لتحويل مثل هذا الإقراض إلى أوراق مالية أن يكون الأساس في ''إقامة'' سوق دولية لهذه الأصول التابعة للبلدان النامية.

٣٢ - والنجاح الذي تكشّف للمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية يجعل هذا مجالا واعدا للتعاون فيما بين البلدان النامية. وبعض هذه المصارف يعمل بتقديرات ائتمان جيدة بدون رأسمال من البلدان الصناعية، ومعظمها يدعم عمليات التكامل الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الاختلاف في نُهُج الاشتراطات يجعل هذه المؤسسات جذابة للبلدان المقترضة. وينبغي أن يصبح هذا أولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٣ - ويجب أيضا أن يتسع نطاق الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية والقدرة على التنبؤ بها ليشمل تمويل البرامج المتعددة الأطراف، خاصة البرامج التي تشكِّل جزءا من منظومة الأمم المتحدة. وإدخال التزامات تمويل متعددة السنوات للتمويل الأساسي للأمم المتحدة، واستخدام مصفوفة النتائج القطرية للأمم المتحدة لمنح الأولوية للتمويل غير الأساسي سوف تعترضه أيضا صعوبات بالنسبة لمعالجة مسألة انعدام الكفاءة الذي يرجع إلى الزيادة الأخيرة

في نسبة الصناديق المخصصة لمشاريع محددة، والتي تُجدد كل سنة على أساس كل مشروع على حدة.

هاء – الدين الخارجي

٣٤ – رغم إحراز تقدم في تخفيف أعباء الدين التي لا يمكن تحملها لكثير من البلدان النامية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أُطلقت في عام ١٩٩٦ وجرى تعزيزها في عام ١٩٩٩ مُددت مؤخرا لمدة سنتين من أجل السماح للبلدان المؤهلة لتحقيق المعايير بأن تستفيد من تخفيف أعباء الدين بموجب المبادرة. وحتى الآن، حصل ٢٧ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تخفيف للدين، وكان عدد البلدان التي وصلت إلى نقطة الإكمال ١٨ بلدا ووصل عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار تسعة بلدان. وعلى الرغم من أن المبادرة وصلت بالفعل إلى تاريخ انقضائها الأولي، فإنها لم تُمول بعد بالكامل. ويجب أن يُنفذ هذا الالتزام إذا أُريد لأهداف المبادرة أن تتحقق.

٣٥ – وعلى الرغم من تمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونجاحها في زيادة الإنفاق الاجتماعي، لوحظ أنه في بعض البلدان التي زادت فيها الالتزامات عن ما تم توفيره بالنسبة لخدمة الدين، مُولت تلك الالتزامات باقتراض إضافي. وهناك إقرار الآن بأن بعضا من الافتراضات التي أُدمجت في برامج مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت مبالغة في تفاؤلها من حيث الناتج المحلي الإجمالي وتطور أسعار السلع الأساسية، بين متغيرات أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن معظم عمليات خفض الدين التي جرت في بلدان المبادرة قد أخذت شكل استهلاك للديون الثنائية التي أُعيدت جدولتها بالفعل أو التي لم تُسدد في المواعيد المقررة. وبذلك تكون الموارد الحقيقية التي حُررت لإنفاقها على الحد من الفقر أقل مما سبق توقعه أصلا.

٣٦ – وعلى الرغم من وجود أدلة مقنعة بأن عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد حررت الموارد، فإنه من المعترف به على نطاق واسع أن ما حققته لا يزال أقل كثيرا مما هو مطلوب. وللتحرك نحو الأمام، اقترح الأمين العام إعادة تعريف القدرة على الاستدامة في خدمة الدين على أنها مستوى الدين الذي يسمح لبلد ما بأن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسبة ديونه. وبالنسبة إلى معظم بلدان المبادرة، فإن هذا سيتطلب حصرا، إلغاء الدين بنسبة ١٠٠ في المائة وتمويلا مبنيا على المنح بنسبة ١٠٠ في المائة. وبالنسبة إلى كثير من البلدان المثقلة بالديون غير المندرجة في عداد البلدان الفقيرة المثقلة

بالديون والبلدان ذات الدخل المتوسط، فإن القدرة على الاستدامة في خدمة الدين سوف تتطلب خفض الدين بقدر أكبر مما اقتُرح حتى الآن.

٣٧ - وهناك عدد من الاقتراحات التي تجري مناقشتها حاليا من أجل الخفض الإضافي لرصيد الدين أو لأعباء خدمة الدين لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان غير المندرجة في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولكنها تنتمي إلى المؤسسة الإنمائية الدولية فقط. وقد تم حث الجهات المانحة على الوصول إلى اتفاق بشأن اتباع نهج مشترك وتنفيذه مع حلول موعد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وفي الفترة المقبلة، سيُنظر في اقتراحات تتعلق بزيادة تخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف وبخياراته التمويلية، بما في ذلك إمكان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في إطار هذا الجهد الدولي الأوسع نطاقا.

٣٨ - وبغض النظر عن النهج التي اختيرت لتخفيف عبء الدين بالكامل، فإنه من المهم أن يكون ذلك التخفيف إضافة إلى المساعدة المتوخاة حاليا للبلدان المنخفضة الدخل؛ وأن يعزز العدالة في النظام الحالي للمساعدات؛ وأن يضمن السلامة المالية للمؤسسات المتعددة الأطراف؛ وأن يكون شاملا ويعزز فعالية المعونة وأن تتسم عملية تنفيذه بالبساطة؛ وأن يكون نهائيا، وبذلك يكسر حلقة الجولات المتكررة لإعادة التفاوض.

٣٩ - ويجب أيضا أن يكون تعزيز قدرة البلدان النامية على إدارة الدَين جزءاً لا يتجزأ من السياسة الوطنية المتعلقة بالدَين ومتسقا مع سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة القطاعية العامتين للبلد. والقدرة على الاستدامة في خدمة الدَين في الأجل الطويل تعتمد أيضاً على النمو وعلى توقعات الصادرات للبلدان المدينة. ويتبع ذلك أنه يجب أن تكون القدرة على الاستدامة في خدمة الدَين جزءاً من استراتيجية شاملة للتنمية في بلد ما، بحيث تعامل الدَين والتجارة والمالية ضمن إطار عمل متماسك[٦].

٤٠ - وأخيرا فإنه من المهم الاعتراف بالإسهام الذي يمكن لتقاسم العبء الفعال والعادل بين الجهات المدينة والجهات الدائنة أن يقدمه لتخفيف أعباء الدَين التي لا يمكن الاستدامة في خدمتها. وعلى هذا، فإنه من الضروري أن تستمر الاستكشافات المتعلقة بآليات تسوية

(٦) يعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اتباع نهج منقَّح أكثر استشراقا للمستقبل إزاء القدرة على الاستدامة في خدمة الدَين؛ انظر ''إطار العمل التشغيلي لتقييمات القدرة على الاستدامة في خدمة الدَين في البلدان المنخفضة الدخل''، ورقة أعدَّها موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، واشنطن، العاصمة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥.

الديون، بما يشمل المدونات الطوعية والآليات الدولية للوساطة أو التحكيم، وذلك بدعم كامل من جميع الأطراف صاحبة المصلحة.

واو – معالجة المسائل الشاملة: زيادة التماسك والاتساق في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية

٤١ – وعلاوة على زيادة الدعم المالي فإن توافق آراء مونتيري يأخذ في الاعتبار أهمية توفير بيئة دولية ملائمة لدعم جهود الدول النامية في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية. والاقتصاد العالمي يتصف في الوقت الحالي بوجود اختلالات كبيرة ومتزايدة عبر المناطق. والمخاطر المرتبطة بالطرائق المختلفة التي يمكن أن تعدَّل بها هذه الاختلالات ستكون لها آثار مباشرة على احتمالات تحقيق المزيد من التقدم في كثير من البلدان النامية.

٤٢ – وحتى لو كانت الاختلالات مستدامة أو يمكن تعديلها بسلاسة، فإن كبر حجم الاختلالات وعدم التماثل في توزيعها يوحي بأن تخصيص الموارد العالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا يتصف بالفعالية والعدالة. ويشير المنطق الاقتصادي الأساسي إلى أنه ينبغي في المدى الطويل للدول الصناعية كمجموعة أن تدير فوائض حساب جارية وتقرض على الصافي للعالم النامي، وليس عكس ذلك. وعلى هذا فإنه من الضروري أن تعترف الدول الرئيسية بتأثير سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي على جميع المشاركين في الاقتصاد الدولي وأن تعزز التعاون الدولي لضمان التقليص المنظَّم للاختلالات العالمية الموجودة. وينبغي أن يَلعب صندوق النقد الدولي دوراً مركزياً في ضمان اتساق وتماسك السياسات الاقتصادية المحلية للاقتصادات الرئيسية.

٤٣ – وتقييم السياسات الوطنية يُبرز أهمية إدارة الاقتصاد الكلي المقاومة للتقلبات الدورية على نحو ملائم كمعايير رئيسية لمدى تماسك السياسة الدولية. وبالنظر إلى الصدمات المتكررة التي تواجه البلدان النامية ومحدودية الحيز المتاح أمام تلك البلدان للمناورة من أجل اتباع سياسات في مجال الاقتصاد الكلي تكون مقاوِمة للتقلبات الدورية، فإن الإشراف والدعم الماليين من جانب صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف يمكن أن يساعدا في تيسير التنفيذ الملائم لمثل هذه السياسات، بما في ذلك التسهيلات الملائمة لشرط السيولة لتغطية تقلب حصائل التصدير، وخاصة تلك التي تعود إلى التقلبات في أسعار السلع الأساسية وتقلب تدفقات رأس المال والكوارث الطبيعية.

٤٤ – وفي حين يجري حثّ البلدان النامية على قبول المسؤولية عن تنميتها الخاصة وإصدار استراتيجياتها الإنمائية المصاغة والمملوكة محلياً، فإن هذا الإحساس بالمسؤولية وبالملكية المحلية سيتعزز إلى حد كبير لو أن البلدان النامية جلست على أساس أكثر عدلاً مع البلدان المتقدمة

النمو في المؤسسات التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن اتخاذ القرارات التي تؤثر على توقعاتها الإنمائية. وتوافق آراء مونتيري يدعو إلى البحث عن طرائق واقعية وابتكارية لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جميع المؤسسات الدولية التي تتخذ القرارات وتضع القواعد فيما يتعلق بالاقتصاد. وقد بدأت بالفعل مناقشات بشأن طرائق تحسين التعبير، والمشاركة، من جانب البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، ومن المهم أن تتوفر الإرادة السياسية لاتخاذ القرارات وتنفيذها في هذا الشأن. غير أن توافق الآراء يتجاوز مؤسسات بريتون وودز ويبرز الحاجة إلى أن يمتد نطاق مسالة التعبير والمشاركة إلى هيئات أخرى صانعة للسياسة، بما فيها المجموعات غير الرسمية والمخَّصصة[٧]. وقد آن الأوان للبدء في إجراء مناقشات بشأن هذه المؤسسات.

٤٥ - وإذا أُخذ في الاعتبار ما قد يكون للسياسات والعمليات الدولية من أثر في تضييق نطاق تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإنه من الضروري أن يتحقق توازن ملائم بين مجال السياسة الوطنية والأنظمة والالتزامات الدولية. ومن المهم أيضا جعل المشرُطية المرتبطة بالتعاون المالي الدولي متماشية ومتسقة مع مبدأ ''ملكية'' البلدان المتلقية لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية.

٤٦ - وقد شدَّد توافق آراء مونتيري على أهمية تحسين آليات الحكم وتعزيز التماسك والاتساق بين الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية. وأكد الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة من جديد أهمية ضمان التماسك بالنسبة للتجارة الدولية والسياسات المالية من أجل تعزيز قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على المساهمة في إيجاد حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً وضمان عدم تعرض النظام التجاري المتعدد الأطراف لآثار عدم الاستقرار المالي والنقدي. وهناك حاجة مستمرة لتحسين التماسك الشامل بين التجارة والدَين والمالية.

ثالثا - المثابرة على العمل

٤٧ - أشار الأمين العام في الفرع من تقريره الذي يتناول تعزيز الأمم المتحدة والمعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى آلية حكومية دولية تتوافر فيها الفعالية والكفاءة والتمثيل من أجل إشراك نظرائه في المؤسسات التي تعمل في مجالي التمويل والتجار. وقد أشار إلى أنه

(٧) الأمثلة تشمل مصرف التسويات الدولية، ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي، ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، والرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والاتحاد الدولي لسوق الأوراق المالية.

يمكن أن يتحقق ذلك إما بتوسيع نطاق مكتب المجلس أو بإنشاء لجنة تنفيذية ذات تشكيل إقليمي متوازن[٨]. ونظراً للأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتعزيز قدرة المجلس على إشراك نظرائه في المؤسسات التي تعمل في مجالي التمويل والتجارة، بما يشمل المسائل الأساسية مثل متابعة توافق آراء مونتيري، وأخذ الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة في الاعتبار، يوصي بأن يتم الاتفاق على مثل هذه اللجنة في سياق الإجراءات التي ستتخذها الجمعية العامة هذا العام بشأن الموضوع.

---

(٨) قدِّمت أيضا توصيات بشأن هذا الموضوع، ضمن سياق تمويل التنمية في تقرير الأمين العام عن تنفيذ توافق آراء مونتيري إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة (انظر A/58/216، الفقرة ١٨٢).